Cour
Pénale
Internationale

International
Criminal
Court

المحكمة الجنائية الدولية

مكتب المدعي العام

مؤتمر صحفي، 27 شباط/فبراير 2007

**ملاحظات أبدها المدعي العام لويس مورينو أوكامبو بعد تقديم أدلة الجرائم التي ارتُكبت في دارفور**

خلال الأشهر العشرين الماضية، أجرت جهة الادعاء تحقيقاً في الجرائم التي يُزعم بأنها ارتُكِبت في دارفور. وقد أكملنا مراحل التحقيق الضرورية وقدمنا في صباح هذا اليوم الأدلة إلى القُضاة.

طوال مُدة التحقيق، كان مكتبنا يفحص بدقة قرائن التجريم والتبرئة على حد سواء وذلك بطريقة مستقلة وحيادية وفقاً لنظام روما الأساسي. وكان التحقيق مُعقداً جداً.

كان الوصول إلى الضحايا من أسبقيات مكتبنا. وبما أننا ملزمون بحماية الضحايا والشهود في دارفور، أجرينا مقابلات معهم خارج دارفور. ولم يكن من الممكن حماية الشهود في دارفور. لقد أجرينا مقابلات مع شهود في أنحاء العالم وذلك بالسفر إلى 17 دولة وجمع حوالي 100 إفادة.

لقد ساعدت الوثائق التي جمعتها لجنة تقصي الحقائق في دارفور التابعة للأمم المتحدة كثيراً التحقيق. ونحن نُقدر مجهوداتهم حق التقدير.

في غضون تحقيقنا، قد جمعنا أيضاً الوثائق التي أصدرتها لجنة التحقيق الوطنية السودانية وراجعناها. من الجدير بالذكر، أن الكثير من نتائج التحقيق مطابقة للنتائج التي توصلت إليها لجنة تقصي الحقائق في دارفور التابعة للأمم المتحدة. وقمنا بمراجعة تقريراً لوزير الدفاع السوداني، كما حصلنا على معلومات من موظفين سودانيين رفيعين.

تماشياً مع نظام روما الأساسي، ركز مكتبنا مجهوداته على بعض الأحداث الأشد خطورة وعلى الأشخاص الذين يتحملون وفقاً للأدلة المجمعة المسؤولية الكُبرى عن تلك الأحداث.

خَلُصت جهة الادعاء إلى أن هنالك أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن **أحمد محمد هارون** و**علي محمد علي عبدالرحمن** (المشهور بـ**"علي كوشيب"**) يتحملان مسؤولية جنائية في 51 تُهمة تتعلق بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب مزعومة.

ارتُكِبت هذه الجرائم المزعومة أثناء الهجمات التي شُنت على قرية كدوم وبلدات بنديسي، ومكجر، وأرولا في غرب دارفور في الفترة ما بين آب/أغسطس 2003 وآذار/مارس 2004.

وقد وقعت الهجمات أثناء صراع مسلح غير دولي بين الحكومة السودانية وقوات التمرد المسلحة التي من بينها حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. وتضمن الصراع هجمات شنتها قوات التمرد على منشآت الحكومة السودانية في دارفور وحملة مضادة للتمرد قامت بها الحكومة السودانية.

في نيسان/أبريل 2003، نفذ المتمردون هجوماً على مطار الفاشر في شمال دارفور دمروا خلالها طائرات وقتلوا عدد من الجنود واختطفوا قائد سلاح الجو السوداني. وقد كان هذا الهجوم نقطة تحول في الصراع، إذ عُين بعده **أحمد محمد هارون** وزيراً للدولة بوزارة الداخلية السودانية وكُلف بأن يرأس "مكتب دارفور الأمني". وقد أصبح منصبه كمسؤول عن هذا المكتب ذو أهمية كُبرى. لماذا؟، لأن اللجان الأمنية المحلية والولائية في دارفور كانت مسؤولة أمامه، لا سيما في المسائل المتعلقة بتجنيد وتمويل وتسليح المليشيا/الجنجويد. وتتكون اللجان الأمنية من ممثلي كل من القوات المسلحة السودانية، والشرطة، وأجهزة الاستخبارات، بالإضافة إلى ولاة الولايات.

بعد وقت قصير من تعيين **هارون**، زاد تجنيد المليشيا/الجنجويد بشكل كبير، ليبلغ عددهم في نهاية الأمر إلى عشرات الآلاف.

وقد نُفذت الغالبية العُظمى من الهجمات في دارفور بواسطة المليشيا/الجنجويد والقوات المسلحة، وكانت موجه ضد المناطق التي تقطنها بشكل رئيسي قبائل الفور والمساليت والزغاوة. ولم يكن المهاجمون يستهدفون إي حضور للمتمردين، بل كانوا يستهدفون المواطنين المدنيين معولين على المنطق القائل بأنهم كانوا يدعمون قوات التمرد.

أصبحت هذه الإستراتيجية مبرراً للقتل الجماعي، والإعدامات المستعجلة، والاغتصاب الجماعي في صفوف مدنيين عُرفوا بعدم انتمائهم لأي صراع مسلح. وشملت الإستراتيجية التهجير القسري لقُرى ومجتمعات بكاملها.

في هذا السياق، تصرف **أحمد هارون وعلي كوشيب** معاً ومع آخرين من أجل هدف مشترك يرمي إلى مهاجمة السكان المدنيين بهذه القُرى والمدن الأربع.

*****

لقد سلمتُ القُضاة مستنداً من مائة صفحة محتوياً على أدلتي. دعوني ألخص بعضاً منها.
تُظهر الأدلة أن **أحمد هارون** كان يزور دارفور بانتظام وأصبح معروف لدي السكان بالمسؤول الحكومي من الخرطوم الذي كان يُجند ويُسلح ويُمول المليشيا/الجنجويد في دارفور.

وتوضح الأدلة بأن **أحمد هارون** كان يوفر الأموال للمليشيا/للجنجويد من ميزانية مفتوحة غير خاضعة للتدقيق العام. وكانت الأموال تُدفع نقداً للمليشيا/للجنجويد، وقد شُوهد أحمد هارون يُسافر ومعه صناديق جيدة الحراسة.

وتُبين الأدلة بأن **أحمد هارون** وزع شخصاً أسلحة إلى المليشيا/الجنجويد في دارفور. وقد شُوهد في طائرات مُحملة بإمدادات أسلحة وذخائر، وكانت بعض الصناديق تحتوي على بنادق الجيم-3 وكلاشنكوفات. وقد شُوهد هبوط هذه الطائرات في ولايات دارفور الثلاث: شمال دارفور، غرب دارفور، جنوب دارفور.

تُشير الأدلة إلى أن **أحمد هارون** حرض للمليشيا/للجنجويد على مهاجمة السكان من الفور والزغاوة والمساليت. دعوني أعطيكم مثالاً، في أوائل آب/أغسطس 2003 وصل هارون على متن طائرة عمودية إلى بلدة مكجر، في الوقت الذي كانت المليشيا/الجنجويد بقيادة **علي كوشيب** تتحرك نحو داخل البلدة. وعقد **أحمد هارون** إجتماعاً خاصاً مع **كوشيب** ألقيا بعده خُطبة عامة. وصرح قائلاً: "بما أن أبناء الفور قد أصبحوا متمردين، يصبح كل الفور وما يملكونه غنيمة حرب للمليشيا/للجنجويد. وبعد مغادرته مباشرة، نهبت المليشيا/الجنجويد البلدة بكاملها.

وعندما تَظلمَ ضحايا النهب، قِيل لهم بأن "المليشيا تستطيع أن تفعل ما تشاء" لأنهم "كانوا يتصرفون بناءاً على أوامر أصدرها وزير الدولة".

تُوضح الأدلة بأن خلال اجتماع عام، ذكر **أحمد هارون** بأن مع تعيينه مسؤولاً عن "مكتب دارفور الأمني" قد مُنح كل السلطات والصلاحيات بأن يقتل أو يعفو أي شخص في دارفور من أجل السلم والأمن.

*****

دعوني أُقدم بعض المعلومات عن **علي كوشيب**. لقد قاد **علي كوشيب** شخصياً الهجمات على هذه القُرى والبلدات الأربع. في أواسط 2003، كان يقود آلافاً من المليشيا/الجنجويد.

في غضون إحدى الهجمات على منطقة كدوم في آب/أغسطس 2003، شُوهد **علي كوشيب** يصدر تعليمات إلى المليشيا/الجنجويد. وكان النار يُطلق على المدنيين الفارين.

أثناء الهجوم على بنديسي في 15 آب/أغسطس 2003 أو نحوه، شُوهد أحمد هارون يرتدي زياً عسكرياً ويصدر أوامر. وقامت قواته بنهب وسلب وحرق المنازل والمتاجر. دام الهجوم على بنديسي خمسة أيام تقريباً ونتج عنه تدمير الجزء الأكبر من البلدة ووفاة أكثر من 100 مدني، من بينهم 30 طفلاً.

في أرولا، في كانون الأول/ديسمبر 2003، تُشير الأدلة إلى أن **علي كوشيب** عاين شخصياً مجموعة من النساء العاريات قبل أن يقوم رجال بالزي العسكري باغتصابهن. ذكرت شاهدة بأن هي ونساء أُخريات تم ربطهن على الأشجار وأُغتصبن مراراً.

تُشير الأدلة إلى أن **علي كوشيب** شارك شخصياً في عدد من الإعدامات المستعجلة. على سبيل المثال، في آذار/مارس 2004 أو نحوه، شارك في إعدام ما لا يقل عن 32 شخص من مكجر. وتوضح الأدلة بأن **علي كوشيب** كان يضرب هؤلاء الرجال عندما كانوا بصدد أن يُوضعوا في

مركبات لاندكروزر. وغادرت المركبات وبداخل إحداها **علي كوشيب**. وبعد خمس عشرة دقيقة تقريباً، سُمعت أصوات أعيرة نارية. وفي اليوم التالي، عُثر على 32 جُثة في الأدغال.

*****

استنادا إلى الأدلة التي جمعتها جهة الادعاء، نعتبر علي كوشيب وأحمد هارون من ضمن الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الكُبرى عن الجرائم التي ارتُكِبت في دارفور.

وتُشير أدلتنا بأنهم ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، من ضمنها: الاغتصاب وأشكال أُخرى من العنف الجنسي، والقتل، والاضطهاد، والتعذيب، والنقل القسري، وتدمير الممتلكات، والسلب والنهب، وأعمال غير إنسانية، وإساءة للكرامة الشخصية، والحرمان المُفرط من الحرية.

*****

أود أن أقول بعض الشيء عن مقبولية الدعوى. بموجب نظام روما الأساسي، أنا مُلزم بإجراء تقييم لمعرفة فيما إذا حققت أو قاضت السلطات القضائية السودانية في نفس الدعوى. وقد قام مكتبنا بخمس مهمات إلى الخرطوم حيث تمكنا خلالها من جمع معلومات حول الإجراءات الوطنية وذلك من الجهاز القضائي، والشرطة، ودوائر حكومية أُخرى.

أحاطت الحكومة السودانية جهة الادعاء علماً بأن **علي كوشيب** رهن التحقيق الجنائي وأنه قد أُعتقل منذ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

تتعلق قضيتنا بأحمد هارون وعلي كوشيب اللذان اتحدا لمهاجمة السكان المدنيين في دارفور. ولا يوجد مثل هذا التحقيق في السودان.

على هذا الأساس، خَلُصت جهة الادعاء إلى أن الدعوى مقبولة. للتوضيح، لا يُعتبر تقييم المقبولية حكماً على النظام العدلي السوداني بمجمله. ولكن، نحن نُقيم فقط للتأكد فيما إذا كانت السلطات السودانية تُقاضي في نفس الدعوى.

ستقوم الدائرة التمهيدية (1) بفحص الأدلة. وإذا اقتنع القُضاة بأن هنالك أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الشخصين المُعلن عن اسميهما قد ارتكبا الجرائم المزعومة، فحينئذ سيقررون كيفية ضمان مثولهما أمام المحكمة.

*****

أسمحوا لي بأن أختم.

لقد فَقد الآلاف من المدنيين أرواحهم في دارفور، إما بسبب العنف المباشر أو نتيجة للمرض أو الجوع أو الظروف الحياتية التي فرضتها عليهم الجرائم. وأصبحت أعمال الاغتصاب واسعة النطاق. وقد أدى الصراع إلى نُزوح أكثر من 2 مليون شخص ولجوء أكثر من 200 ألف شخص إلى الخارج.

تعرض أدلتنا وقائع ومعاناة الضحايا في دارفور حسب ما رواها الشهود الذين أجرينا معهم مقابلات. واستنادا إلى رواياتهم، كوّنا تحقيقاً قضائياً لكشف الحقيقة، ومُقاضاة الذين يتحملون المسؤولية الكُبرى، والمساهمة في درء الجرائم في المستقبل.

إن المكتب مواصل في جمع المعلومات المتعلقة بالجرائم الحالية والتي ارتُكِبت من قِبل كل الأطراف في دارفور، كما يُراقب امتداد العنف إلى تشاد (بما في ذلك إلى مخيمات اللاجئين) وجمهورية أفريقيا الوسطى اللتان طرفان في نظام روما الأساسي.

إن عملنا يُرسل إشارة إلى أولئك الذين يرتكبون الفظائع بأنهم لن يفلتوا من العقاب.